القضية الثالثة

تحت لافتة "حظر المآذن"

في الاستثناء المجتمعي والعنصرية الانتقائية

- صور مغايرة من سويسرا.
- تفاعلات وتحوّلات.
- من الذي تضرّر؟
- ما بعد الاستفتاء.
- من العداء للأجانب إلى العنصرية الانتقائية.
- تفكيك المزاعم.
- ماذا عن المسلمين؟
- ضرورات التصرّف.
- نوافذ الأمل لن تُغلَق.

صور مغايرة من سويسرا

لعلّ العالم، وليس المسلمين وحسب، قد فوجئ بالاستفتاء في سويسرا على "حظر المآذن"، في نهاية الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩م.

فخلافاً للصور المعهودة عن موطن الجليد والشوكولاتة، وردت المشاهد من بلاد الألب هذه المرّة مخيفة وباعثة على القلق؛ ذلك أنّ إعلانات تحريضية شديدة اللهجة، انتشرت على مدى شهور متواصلة في الميادين العامة والطرقات ووسائل الإعلام، قدّمت صورة مهزوزة لواقع التعايش في هذا البلد الواقع في قلب أوربا.

فقد ظهرت في تلك الإعلانات الجدارية رسوم لخريطة سويسرا وقد اخترقتها مئذنة. كما تمّ في أبرز هذه الإعلانات تصوير عدد مبالغ فيه من المآذن السوداء المرتفعة كالصواريخ بعيدة المدى فوق العلم السويسري، مع استصحاب رسم لامرأة ترتدي "التشادور" الأسود ووجهها مغطّى بالسواد.

إنها الإعلانات التي أجّجت الأجواء ضد المسلمين في سويسرا، بهدف تحريض الجمهور على التصويت "ضد المآذن". وهي قضية تعود بداياتها في سويسرا إلى سنة ٢٠٠٦م، عندما أطلق حزب الشعب (SVP)؛ وهو يُوصَف بأنه "قومي محافظ"، ويقع على أقصى يمين الساحة السياسية، ويبرز من بين أهم الأحزاب في البلاد، حملة في كانتون زيوريخ (ناطق بالألمانية) ضد المآذن. وكانت المقولة الأساسية التي استندت إليها هذه الحملة هي أنّ المآذن "رمز سياسي"، وأنها تمثل "رمزاً للسيطرة على أرض ما".

وقد أثارت تلك الحملات جدلاً، ودشّنت قضية جديدة من الاستهداف السياسي والدعائي للمسلمين، عنوانها في هذه الجولة "مآذن المساجد"، ولكنها في مضامينها تجاوزت مجرّد المئذنة.

فمن الواضح أنّ الحملة المنادية بما يسمى حظر المآذن لم تكن ضد المآذن في الأساس، وإنْ حمَلَت عنوان "حظر المآذن"؛ لقد كانت الحملة موجّهة بشكل أعمّ نحو محاولة عزل المسلمين عن الفضاء المجتمعي العامّ والمفتوح، وشحن الأجواء المجتمعية ضدّهم. ولأجل ذلك انصبّت جهود التحريض على فرض هويّة منغلقة لسويسرا، لا تتسع لتعدّدية تضمّ المسلمين على قاعدة الحريّة والحقوق والمساواة وتكافؤ الفرص. لقد تمّ إظهار المسلمين بشكل استثنائي باعتبارهم نقيضاً للهوية السويسرية، وخارجين على المجتمع والثقافة والهويّة العامة للبلاد. كما تمادت الأصوات المتطرفة في ممارسة استثناءات تعسّفية بحق المسلمين حصراً، من بين مجمل مكوّنات المجتمع، وذلك بذرائع تحاول تسويغ ذلك بوجود خصوصيّة للمسلمين؛ عبر تقديم تفسير قسري للمآذن خلافاً لأبراج دور العبادة الخاصة بالطوائف الأخرى، وهو ما يذكّر بتفسيرات راجت في بعض المجتمعات الأوربية لغطاء الرأس للمسلمات بأنه رمز سياسي أحياناً.

لقد عمد المتطرّفون في هذا السياق إلى ممارسة الإساءة والتشويه بحق الدين الإسلامي بشكل متفاقم، وتنميط الحضور المسلم ضمن قوالب مرتبطة بالمخاوف ومكامن القلق ولا تبعث على الارتياح والطمأنينة. كما جرى الإيحاء بأنّ المسلمين يمثلون تهديداً وخطراً، وأنّ التهاون بذلك يمرِّر "اجتياحاً إسلامياً" من الداخل، أو يتسبّب بـ"أسلمة للبلاد" في غضون أمد زمنيّ منظور.

لقد تم خلال الشهور التي سبقت الاستفتاء على "حظر المآذن"، تنظيم عدد هائل من الملتقيات العامة في أنحاء سويسرا، للتحريض ضد المسلمين، وربط الإسلام بالمخاوف، هذا مع وفرة الأصوات المتعقِّلة التي حذّرت من نهج التشويه ذاك. وتمّت استضافة محاضرين معادين للإسلام من الخارج، كان من بينهم آفي ليبكن، الناشط الإسرائيلي المتخصِّص في التحريض ضد المسلمين، الذي ألقى سلسلة محاضرات لهذا الغرض، وتبرّأت منه قيادة الطائفة اليهودية السويسرية. وقد لقيت هذه التعبئة انتقادات من أوساط سياسية ومجتمعية في البلاد، رأت فيها موجة عنصرية ينبغي كبحها.

تفاعلات وتحوّلات

لقد أظهرت هذه القضية وما صاحبها من ملابسات وتفاعلات أنّ البرامج (الأجندة) السياسية اليمينية المتطرِّفة، اتجهت في سويسرا، كما في عديد من الدول الأوربية الغربية الأخرى، من مناهضة الأجانب عامة إلى العداء للإسلام والمسلمين خاصة، موظِّفةً مجمل التحوّلات المساعدة على ذلك، ومستثمرة المناخات العامّة التي نشأت في السنوات الماضية بحقّ الإسلام والمسلمين.

وقد اتضح مجدداً أنّ البرامج (الأجندة) السياسية اليمينية المتطرفة، كما برز في الحالة السويسرية، تعتمد إثارة الهلع، وإذكاء مخاوف كامنة، أو اصطناعها، من زيادة عددية مطردة للمسلمين. وتمّ في هذا السياق توظيفٌ مبالغ فيه للأرقام والمؤشرات العددية، لغرض تقديم المسلمين باعتبارهم كمّاً عددياً، ونُسَخاً متطابقة، وكتلة أحادية متجانسة، بإغفال واقع التنوّع الداخلي والتباين الكبير في الحضور المسلم. لقد اتضح ذلك بشكل جليّ في الحملة التحذيرية من زيادة نسبة المسلمين في سويسرا (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥م)، وكذلك في حملة "حظر المآذن" التي صوّرت سويسرا وقد خرج منها عدد مبالغ به من المآذن السوداء المخيفة والمتماثلة.

وليس جديداً أن يتم اللعب على أوتار سوء الفهم، والجهل بالحقائق، والانطباعات المسبقة السلبية، بخصوص الإسلام والمسلمين، بما في ذلك الموقف من المرأة مثلاً. لكنّ اللافت للانتباه أن يتمّ تقديم تأويلات مصطنعة من قبيل تفسير المئذنة في سياق سياسي وعسكري. وعموماً؛ يتعلّق الأمر بموجات يسعى القائمون عليها باستمرار إلى الاغتراف من مستنقع الجهل والمخاوف، وتوظيف الصور النمطية والأحكام المسبقة السلبية المستقرّة في بعض ثنايا الوعي الجمعي، واستعمالها على نحو متجدِّد ومُبتَكر أحياناً.

ومن البواعث على القلق أنّ ما جرى عبر سنوات متلاحقة، كان يبدأ بتهيئة أذهان الجمهور من أجل تعبئته للقبول بفكرة متطرِّفة، من قبيل التضييق على

الحرية الدينية عبر حظر تشييد المآذن مثلاً، ومن ثمّ المضيّ إلى التحرّك الفعلي لمنح الشَّرعية لهذه الفكرة عبر استفتاءات شعبية ومشروعات قوانين وتحرّكات برلمانية وقرارات عملية وإجراءات تنفيذية.

وما يستحقّ وقفة مراجعة تقويمية أنّ هذه الحملات أخذت تمضي من دون مقاومة مجتمعيّة أو ثقافية فاعلة في عديد من الحالات، ولعلّ هذا من أكثر البواعث على القلق، مع أن الاعتراضات المتفرِّقة والتحفّظات المبعثرة على هذا المسلك السياسي المتطرِّف كانت وافرة.

من الذي تضرّر؟

من القسط الإقرار بأنّ الضحية الأساسية في حملات ترفع لافتة "حظر المآذن"، والاستفتاء على مسألة كهذه ونتيجة الاستفتاء؛ هي القيم والمبادئ والمجتمع عموماً، وليس فئة بعينها من المجتمع السويسري أو المجتمعات الأوربية. فما أتى عليه هذا النهجُ هو قيم الحرِّيّة الدينية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، علاوة على إضراره بروح الديمقراطية.

أي إنّ مسلمي سويسرا، أو مسلمي أوربا بشكل عام، ليسوا وحدهم من وقع عليهم ضرر من الاستفتاء المدوِّي، والحملة التي سبقته، والنتيجة التي أفضى إليها. فبغضّ النظر عن الغُبْن الذي لحق بالمسلمين والإساءات المسلّطة عليهم وعلى دينهم، فإنّ ضرراً أدبياً جسيماً وغائراً لَحق بسويسرا ذاتها، وبالأخصّ فيما يتعلّق بفهمها لذاتها وإدراكها لدَوْرِها، والأهمّ عبر احتمال تضعضع مكانتها الأدبية ورصيدها الأخلاقي في أوربا والعالم.

تتشكَّل هويّة سويسرا وصورتها في الداخل والعالم عبر عوامل من بينها الحياد، واحتفاؤها بالالتزامات الإنسانية؛ بما في ذلك الترحيب باللاجئين مثلاً، واحتضانها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م، وما تضمّه من منظّمات وهيئات ووكالات دولية من بينها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وعليه؛ فإنّ المؤكد أنّ بروز سويسرا على أنها بلد يضيق ذرعاً بالالتزامات الإنسانية

والحرية الدينية قدّم رسائل في الاتجاه الخاطئ تماماً بالنسبة إلى رمزية البلاد ومكانتها الأدبية. ولعلّها المرّة الأولى التي ينبري فيها سياسيون من بلدان أوربية عدّة لانتقاد ما جرى في سويسرا من تراجع عن قيم إنسانية وحقوق وحريات ومبادئ ومواثيق.

وبالمقابل؛ فإنّ المسلمين في سويسرا، بل في عموم أوربا الغربية والوسطى، قد وجدوا أنفسهم مع هذا التطوّر النوعي وجهاً لوجه إزاء موجة عاتية من التفاعلات، تمثل بحدِّ ذاتها تحدياً كبيراً لهم. لكن إن تمّ استيعاب هذا التحدِّي والاستجابة له إيجابياً، فقد يمكنه أن يفتح آفاقاً إيجابية لتحسين جوانب بعينها من أوضاع المسلمين، بخاصّة على صعيد تنظيم جهودهم ذاتياً، واستحثاث قدراتهم للفعل التعاوني الحميد، والتواصل مع المجتمع بنجاعة أكبر، والالتفات الواعي والنبيه إلى قضايا كبرى تواجههم. كما أنّ ذلك قد يعمِّق مشاعر الهوية المسلمة المتماسكة والجامعة في آنٍ لخصائص التنوّع، لأنّ حملات التشويه والتحريض لم تستهدف فئات بعينها من المسلمين بل المسلمين عامة؛ أوربيي الأصل، وأتراكاً وعرباً وآسيويين وأفارقة وبلقانيين، ما قد يعزِّز الوعي بالمشترك الجامع. لكنّ استجابات المسلمين، أو بعضها على الأقل، إن جاءت سلبية، أو متراخية، أو هشّة، أو في اتجاهات غير رشيدة، فقد تخدم بعض مرامي التطرّف المناهض للمسلمين ولدينهم وحقوقهم وحرياتهم ومكتسباتهم.

وعموماً؛ فإنّ المستفيد الأساس مما جرى هو التيارات المناهضة للإسلام، وذات النزعة العنصرية، واليمينية المتطرِّفة.

ما بعد الاستفتاء

لا يمكن الوقوف عند استفتاء ما باعتباره نهاية المطاف؛ فمجالات التعامل القانوني والسياسي والإعلامي والمدني تبقى مفتوحة أمام اتجاهات عدّة؛ معتدلة ومتطرِّفة، بما ينسجم مع القيم والمبادئ، أو بما يتعارض معها.

إلّا أنّ الثابت في الأمر أنّ هذا الاستفتاء يتعارض مع مقتضيات الحرية الدينية المُلزِمة لسويسرا دستوراً وتعاقداً بموجب معاهدات ذات صلة، بل يمكن توصيف ما جرى بأنه حظرٌ انتقائيّ بحقّ طائفة بعينها من طوائف المجتمع السويسري، يمنعها من تشييد ما يتعلّق بدور العبادة الخاصّة بها. أي لم يأتِ مقترح التصويت ولا عملية الاستفتاء عامّاً في الدلالة، بل انتقائياً ومحدّداً بطائفة بعينها (المسلمون)، وبدور عبادة محدّدة (المساجد)، وهو ما يفاقم المعضلة. ويكشف هذا عن أحد مكامن انتهاك الحريّة الدينية الذي تضمّنته تلك الخطوة. وعليه، فإنّ المعضلة ليست في نتيجة الاستفتاء وحسب؛ بل في مجرّد إجراء الاستفتاء ذاته. كما أنّ المعضلة تتمثل في أنّ الأغلبية؛ أي عامة الناخبين، تمّ استفتاؤهم في شأن يخصّ طائفة محددة أو أقليّة بعينها، وهذا أمر غير مسوّغ منطقاً؛ لأنّ حقوق الأقليّات ليست شأناً تحدِّده الأكثرية، بل يُحتَكم فيه إلى القيم المرجعية والمواثيق والاتفاقيات المُبرَمة والالتزامات المبدئية ذات العلاقة.

وإن جارَى المرءُ التوقّعاتِ بتصاعد الاتجاه المتطرِّف الرامي إلى مواصلة التحرّكات نحو مزيد من حملات التعبئة السياسية والشعبية للتضييق على الحضور المسلم في سويسرا، تأسيساً على ما تحقّق من "نجاح باهر" للحملة المناهضة لحظر المآذن، فإنّ ما لا يغيب عن الانتباه في هذا الصدد أنّ الاتجاهات المتطرِّفة قدّمت تأويلها لنتائج الاستفتاء بأنّ الشعب السويسري صوّت ضد ما يسمى بـ"الأسلمة" ولمصلحة الرؤية المناهضة للمسلمين. ومن ثم تسعى تلك الاتجاهات بعد الاستفتاء إلى محاولة اغتنام النتيجة في إضفاء الشَّرعية المعنوية على الميْز الانتقائي ضد المسلمين بشكل عام، وذلك مِن وَحي نتائج الاقتراع العام.

لكنّ المشهد يتّسع لتقديرات أخرى، مثل الاتجاه الذي يُعبِّر عنه قانونيون وحقوقيّون في سويسرا من إمكانية الالتفاف على حظر المآذن باللجوء إلى أدوات وخيارات قانونيّة بعينها، ومنها الادعاء أمام القضاء المحليّ والأوربي اعتراضاً على الحظر، وهو ما شُرِع في تجريبه بالفعل عبر دعاوى تمّ رفعها إلى القضاء

المحلي والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان. وقد سارع القائمون على حملة "حظر المآذن"، إزاء ذلك، إلى رفض هذه التقديرات القانونية والحقوقية، وعَدُّوها في بيان رسمي أصدروه في اليوم التالي للاستفتاء التفافاً على "إرادة الشعب السويسري".

وفي المقابل؛ فإنه بعد استفتاء كهذا، يكون اليمين المتطرِّف قد ذهب بعيداً في التمكين لبرنامجه (أجندته) العنصري الانتقائي ضد المسلمين. وعليه؛ فإنّ ذلك يمكن أن يفتح الباب أمام مراجعات، ومحاولات للمعالجة والاستدراك في الفضاء المجتمعي والسياسي السويسري. فلا شكّ أنّ هناك حاجة لطَمْأنة الداخل السويسري، فضلاً عن الخارج، بأنّ سويسرا لم تصبح متطرِّفة، وأنّ ما جرى ليس عداءً للإسلام أو المسلمين. إنها من ثم قد تكون مرحلة الجهود والمبادرات والمشروعات التي تدعم روح الوفاق، للحدّ من الخسائر والأضرار التي يستدعيها الاستفتاء، وللتوجّه إلى الاستدراك والمعالجة.

أمّا على المستوى الأوربي، فإنّ للتطوّرات السويسرية تداعياتها. لقد راقبت القوى اليمينية المتطرِّفة في عموم أوربا الغربية والوسطى "التجربة السويسرية" بعناية فائقة. وتحوّلت هذه التجربة بعد مواكبة وقائعها وظهور نتائج "استفتاء المآذن" إلى مُلهِم لعدد من هذه القوى والأحزاب في أنحاء أوربا، التي سارعت إلى الإعلان عن مواقف صريحة تشي بذلك. ويؤشِّر هذا التطوّر إلى منحى من تناقل الخبرات السيئة الناجعة وتبادل التجارب التحريضية الفاعلة، تعمد إليه هذه القوى التي تحظى بقسط متزايد من تأييد الناخبين في بعض البلدان الأوربية، وتطمع بالوصول القريب إلى مواقع الحكم، إن لم تكن قد بلغتها جزئياً. وقد يبدو أيضاً أنّ تبنِّي هذه القوى في السنوات الأخيرة برامج عمل متشابهة تحت لافتة ما يُسمّى "وقف الأسلمة"؛ قد يميل إلى اعتماد "تكتيك الخطوة خطوة"، عبر التعبئة الرامية إلى حظر الحقوق وتقويض المكتسبات تباعاً، وليس في حزم كبيرة يصعب تمريرها؛ إنه نهج من التدهور يعمد إلى تهيئة متواصلة لأذهان الجمهور باتجاه المزيد من الإتيان على الحقوق والحريات.

ومع كلّ ما في هذه الأزمة من إساءات ومكامن تحريض وتشويه، إلّا أنها أبرزت المسلمين، ولو جزئياً، في موقع الضحيّة المُستهدَف بالانتقاص من حقوقه وحريّاته والنيل من كرامته، ومن الواضح أنّ إجماعاً في الرأي العام على انتقاص كهذا لا يمكن أن يتحقّق في أي مجتمع أوربي غربي. كما أنّ قضية "استفتاء المآذن"، من شأنها أن تسلِّط الأضواء على القيود والعراقيل العمليّة المفروضة على تشييد دور العبادة الإسلامية. فالواقع أنّ المسلمين في عدد من البيئات الأوربية، ومن دون استفتاءات كهذه، يواجهون في الأصل مصاعب إجرائية وضغوطاً سياسية تحول دون تشييد المساجد، بما في ذلك تشييد المآذن. وعليه؛ فإنّ حظر المآذن في أي بيئة أوربية تنطبق عليها هذه العراقيل العمليّة قد يكون له في الأساس وقع معنوي أكثر من كونه عملياً.

ولا شكّ أنّ كلّ هذا التحريض ضد المآذن كفيلٌ بإثارة الفضول وبعث الاهتمامات في اتجاهات قد لا تكون متوقّعة. فمع كلّ أزمة خَلَت عبر السنوات الماضية، بدءاً من ٩/١١، أخذ الجمهور في عديد من البلدان الأوربية يُعبِّر عن رغبة، بَدَت جامحة أحياناً، في الفهْم ومعرفة الإسلام والثقافة الإسلامية، وهو ما تَجَسَّد في حجم الاهتمام بالعناوين ذات الصلة بالشأن الإسلامي في سوق الكتاب مثلاً. ويفتح ذلك الباب أمام رواج أعمال كهذه، سواء تعلّق الأمر بمعالجات إعلامية ومكتوبة، مُسيئة كانت أو مُنصِفة، الأمر الذي يؤشِّر إلى انعكاسات في سوق الكتاب والساحة الإعلامية بوصفها تفاعلات لاحقة للأزمة السويسرية.

من العداء للأجانب إلى العنصرية الانتقائية

من الواضح أنّ القوى العنصرية في عدد من البيئات الأوربية وجدت في حمّى العداء للإسلام وممارسة التشويه والتحريض بحق المسلمين "ملاذاً آمناً" لها، ما دامت هذه "العنصرية الانتقائية" تبدو أكثر غواية وأقلّ كلفة وأوفر رواجاً من النهج العنصريِّ التقليدي الذي يتراجع في خطاب كراهية

"الأجانب"، والذي يُحجِم مثلاً عن التعبير عن كراهية اليهود الذين استهدفهم التشويه والتعصّب طويلاً في عهود سالفة، وكذلك الغجر وعدد من الأقليات في بعض بلدان أوربا.

إنّ التوجّه في سويسرا نحو ما يُسمّى "حظر المآذن" لم يأتِ من فراغ؛ فقد طرأت انعطافة على برنامج (أجندة) مناهضة "الأجانب"، مستفيدة من مناخات القلق والارتياب والأزمات التي دخلها المسلمون في أوربا في عالم ما بعد ١١/ ٩. فالموجة المناهضة للأجانب عامّة أخذت تنحسر لتركِّز على المسلمين بشكل انتقائي، ضمن ظاهرة يمكن الاصطلاح عليها بالعنصرية الانتقائية. وفي هذا الشأن برزت في سويسرا حملة تعبوية واسعة النطاق شنّها حزب الشعب (SVP) في أواسط العقد الجاري (٢٠٠٤ . ٢٠٠٥م) ضد ما اعتبرها زيادة مطردة في أعداد المسلمين، موحياً على نحو غير واقعي بأنّهم ماضون إلى أن يصبحوا أغلبية في غضون عقود في البلاد. وهكذا تمّ نشر أشكال بيانية مخيفة ضمن إعلانات مدفوعة الأجر تعبِّر عن هذا النموّ العددي الكاسح المزعوم.

إلّا أنّ انطلاق حملة مناهضة المآذن في بواكيرها، في خريف ٢٠٠٦م، جاء ليمثِّل انعطافة هي الأشدّ من نوعها في استهداف اليمين المتطرف مسلمي سويسرا بشكل انتقائي ومحدّد المقاصد العملية. ثمّ تطوّرت الحملة من نطاقها المحلي في زيوريخ، لتصل إلى تحرّك يطالب باستفتاء عام في كانتونات سويسرا كافة عن حظر تشييد المآذن. وبعد أن تمّ جمع التوقيعات اللازمة للمطالبة بهذا الاستفتاء (أكثر من مئة ألف توقيع) استُصدِرَت الموافقة على إجرائه في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩م، ليأتي بالتزامن مع استفتاء آخر يطالب بمنع صادرات السلاح السويسرية (حسب التقاليد السويسرية في إجراء عدد من الاستفتاءات في يوم واحد).

ويُشار هنا إلى أنّ حزب الشعب ذاته فتح الباب منذ الانتخابات العامة السويسرية التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩م، وما تلاها من جولات

انتخابية عبر عقد من الزمن، أمام تأجيج المناخ السياسي في البلاد باتجاه مضامين متطرِّفة، أخذت تتحوّل تدريجياً من مناهضة الأجانب عامّة واللاجئين منهم خاصّة، إلى التحريض ضد المسلمين بصورة انتقائية وبأساليب تعسّفية موغلة في التشويه.

وقد استخدمت القوى المناهِضة للتعايش الودِّي مع المسلمين، وأبرزها حزب الشعب ذاته، وسائلَ الدعاية والتواصل بشكل مكثّف، برزت من بينها الإعلانات الجدارية، بهدف ترويج حملاتها التي تضمّنت إيحاءات عنصرية ضمنيّة؛ مثلاً عبر التركيز في البدء على ملامح شرقية مُريبة لطالب اللجوء، وصولاً إلى تقديم صورة مخيفة للمرأة المسلمة، المُحاطَة بالسواد الباعث على التوجّس والارتياب ولا يُرى منها شيء.

وما لفت الأنظار أنّ نسبة مرتفعة نسبيّاً شاركت في التصويت على المآذن (أكثر من نصف الناخبين) في خريف ٢٠٠٩م؛ فأيّدت الأغلبية حظر تشييد المآذن بواقع ٥٧,٥ في المئة من المقترعين. وفي المقابل، تمّ رفض حظر تصدير السلاح إلى الخارج. وجاءت النتيجتان لتلتقيا بوضوح مع برنامج (أجندة) اليمين والقوى المحافظة والمتطرِّفة سياسياً في سويسرا.

وعموماً، يمكن اعتبار فرض الاستفتاء على "حظر المآذن" تعبيراً عن "تكتيك" (التضييق خطوة خطوة) على المسلمين. ويبقى هذا الأسلوب أمضى وأكثر فعالية، وأوفر فرصاً، مقارنة بالقفزات الواسعة باتجاه حظر الحرية الدينية والتضييق الانتقائي العامّ على المسلمين. ومن الشواهد التي تعزِّز ذلك الاتجاهُ في سويسرا وعدد من بلدان أوربا نحو الحديث عن "حظر النقاب"، وما شابه ذلك من خطوات.

إنّ ما شكّل مفاجأةً بالنسبة إلى أوساط عدّة أنّ خطوة الانتقاص من الحرية الدينيّة جاءت من سويسرا تحديداً، مع كل ما تعبِّر عنه من رصيد أخلاقي وإنساني. وقد بدا ذلك كفيلاً بأن يشجِّع على تجاوزات أوسع في بعض البلدان

الأوربية، ويبعث برسائل خاطئة بشأن إمكانية احترام الحقوق والحريات في أماكن أخرى ليس لديها ما تتباهى به من رصيد في هذا الجانب.

تفكيك المزاعم

كثيراً ما قيل إنّ ما جرى بشأن المآذن في سويسرا هو مجرّد "استفتاء ضمن نظام ديمقراطي". لكنّ القائلين بذلك تجاهلوا، بكلّ أسف، أنّ التحريض وإشاعة الكراهية يتنافيان بوضوح مع روح الديمقراطية، التي لا يمكن السماح باستخدامها بوابة للإتيان على الحقوق المقرّرة والحرّيّات الدينيّة والعامّة، أو لاستثارة فئات من المواطنين ضد شركاء المواطنة من فئات أخرى.

بل إنّ بعض الذرائع والمزاعم أخذت تحتجّ بعدم فرض المئذنة في الإسلام، وكأنّ قائليها من المناهضين للإسلام والمسلمين يرحِّبون بما هو مفروض إسلامياً، أو كأنّ المسألة بالنسبة إليهم متعلِّقة بالحكم الشرعي الإسلامي والاستناد إليه بصفته مرجعية. إنها باختصار محاولات لحرف النقاش عن جوهره وإخراج القضية من سياقها الصحيح، الذي هو خطاب كراهية ومساعٍ للانتقاص من الحرية الدينية بشكل انتقائيّ، وبصورة تجعل المسائل المتعلِّقة بالطوائف الدينية خاضعة للاستعمال السياسي المرفوض، الذي يذهب إلى فرض تأويلات خاصّة على هذه الطائفة الدينية أو تلك، من دون مسوِّغ قانوني أو أخلاقي.

وما يستدعي النظر، أنّ اليمين المتطرف في بلدان أوربا أخذ يعمد بدأب إلى إذكاء حالة قلق كامنة على هويّة البلاد. ويجري استعمال التشهير ضد شركاء المواطنة المسلمين أسلوباً معتمداً في إذكاء المخاوف. إنه استعمال تعسّفي يفتقر إلى الموضوعيّة، فهو يربط القلق على الهويّة بتأثير الحضور المسلم، متجاهلاً في الأساس تأثيرات العولمة، وتحوّلات الأجيال، والثراء المتزايد في التنوّع الداخلي، وانفتاح المجتمعات الأوربية المتزايد على عالم متغيِّر. وهكذا يجري تناسي انعكاسات ذلك كلّه على الواقع المجتمعيّ الداخليّ، بما يولِّده من حالة "اغتراب ثقافي" نسبي لدى بعض فئات الجمهور غير المهيّأة لاستيعاب هذه

التحوّلات. أي إنّ النهج التحريضي ماضٍ في إبراز المسلمين غالباً على أنهم كبش الفداء لكل ما جرى، وأنهم المسؤولون عن ذلك "الاغتراب" واضمحلال الشعور بالهوية، التي يجري تقديم وصف متحجِّر ومُنغَلق لها، لا يستوعب تطوّرات الزمن، ولا ينفتح على التفاعل مع ثقافات العالم، ولا يتنفّس من فضاءات التجديد.

أما بشأن خصوصية الديمقراطية السويسرية، فينبغي على الأطراف المجتمعية والسياسية عدم الركون إلى القناعة بأنّ النموذج الديمقراطي للبلاد مثاليّ تقريباً وغير قابل للمساس. فهذا النموذج ليس مدعاة للتراخي إزاء حمّى التحريض والعنصرية الانتقائية؛ بل يجب، على النقيض من ذلك، حمايتُه وصوْنه من العبث والانزلاقات المتطرِّفة. لقد كان كفيلاً بالتنبيه إلى هذا الأمر؛ ذلك الإعلان السويسري الجريء، المناهض لحظر المآذن، الذي وضع علم سويسرا ضمن أعلام بلدان في العالم الثالث تتميّز بأنها "دول لديها حرية دينية محدودة".

وعلى العكس من الاستئناس بطمأنينة خادعة؛ ينبغي تنبيه القوى السياسية السويسرية إلى ضرورة الحذر من مُداهَنة الميول المتطرفة، أو حتى تقمّصها أو تبنِّيها، عبر السعي إلى الصيد في مستنقع الشعبوية التحريضية بهدف تحسين الفرص الانتخابية. إنّ تبَلْوُر نزعات متطرِّفة في بعض أوساط الجمهور، ليس مدعاةً إلى ركوب الموجة؛ بل إلى معالجتها. ومن المؤسف أنّ بعض القوى السياسية في أوربا تصرّفت في بعض المواسم الانتخابية كمن يحرص على ألّا يبقى التطرّفُ ورقةً رابحةً في جيب حزب يمينيّ بِعَيْنه، بل سعت إلى اقتناص نصيبها من كعكة التطرّف والمخاوف؛ بدلاً من الوقوف عند مسؤولياتها في التوعية وتنقية الأجواء. ومن المثير للانتباه ما شهده عدد من البيئات السياسية الأوربية عبر سنوات متلاحقة، من ظاهرة "الانزياح نحو اليمين"، التي يتحوّل معها اليمين الأشدّ محافظة إلى يمين متطرِّف عملياً، واليمين المعتدل إلى أكثر يمينية، وينزاح الوسط بموجبها إلى اليمين، واليسار إلى الوسط. لقد أخذ ذلك

يبرز بصفة خاصّة كلّما تعلّق الأمر بقضايا "الأجانب" و"اللجوء" والتعامل مع المسلمين.

ماذا عن المسلمين؟

فتحت التطوّرات التي جرت تحت لافتة "حظر المآذن" الباب أمام تدهور صورة سويسرا ومكانتها الأدبية في الخارج، وبالأخصّ في العالم الإسلامي. ومع هذا الذي بلغه الأمر مع تطوّرات الاستفتاء؛ فقد تصرّف مسلمو سويسرا بحكمة، وتحاشَوْا تأليب العالم الإسلامي على بلادهم. لكن ينبغي إدراك أنّ مسلمي سويسرا وأوربا، وقد لحق بهم ما لحق من الغُبْن، ليسوا - على الأرجح - في وضع مريح يؤهِّلهم لإقناع العالم الإسلامي بعدم الاعتراض إزاء الأنباء المُقلقة الواردة من الشمال. وتبقى تهدئة خواطر العالم الإسلامي، مهمّةً ملقاةً على عاتق الأطراف المعنيّة كافة؛ من المسؤولين والمؤسسات الرسميّة والعامّة وقادة الأحزاب وفاعلي المجتمع المدني، بما يملي على الجميع أن يتولّى العناية بمسؤولياته واستيفاء أدواره.

وفي مواجهة ما جرى من تدهور؛ ينبغي أن يكون التوجّه العام بالنسبة إلى المسلمين في سويسرا خاصّة، وأوربا عامّة، هو ضرورة التحرّر من ضغوط الإقصاء والعزل التي تسعى القوى المتطرِّفة إلى ممارستها بحقِّهم. وعليه؛ فلا مناص من متابعة الحضور المجتمعيّ الهادئ والفعّال، والاستمرار في منحى تعزيز الوجود المسلم وحمايته، والسعي للمصلحة المجتمعية العامّة، والتمسّك بخيار المواطنة. ولعلّ هذا يمثِّل الردّ الجوهريّ طويل الأمد على استراتيجيات التطرّف المعادي للإسلام والمسلمين. ومن مسوِّغات التفاؤل أنّ مؤسسات المسلمين في سويسرا، بل في أوربا عامّة، أكدت أنها ستبقى حريصة مع شركائها في المجتمع، على تدعيم أسس الوفاق وركائز التفاهم ودواعي التماسك المجتمعي، التي لا يجوز الإضرار بها أو التنازل عنها مهما كانت الذرائع.

لقد برهنت هذه الأزمة على ضرورة التوجّه إلى استحداث أدوات عمل أكثر تخصّصاً تسعى إلى حماية حقوق المسلمين ومكتسباتهم، قانونياً وسياسياً ومجتمعياً، وهو ما لا يتوقّف عند حدود سويسرا، فهو يمثّل حاجةً ملحّةً لمسلمي أوربا كافة. فقد اتضح أنّ المؤسسات ذات الاهتمامات الجامعة ليس بوسعها التعامل الكفْءُ والمبكِّر مع التحدِّيات الداهمة التي تستدعي معالجة تخصّصية. ويجب تشجيع أيّ جهود مثمرة وبنّاءة في هذا المجال، بغضّ النظر عن مصدرها أو القائمين عليها، ما أحسنت الأداء وسدّدت الوُجهة.

وفي كلّ الأحوال؛ يجب تكثيف جهود المسلمين وشركائهم في تبديد أي مخاوف أو مكامن قلق أو سوء فهم لدى أوساط المجتمع بشأن دينهم وحضورهم ومساجدهم. ومن هنا تبرز أهمية تعزيز النشاطات المجتمعية التواصلية، سواء تعلّقت بالشأن الإسلامي أم لم تتعلّق به. فالمطلوب هو تحقيق حالة أفضل من المعايشة والتواصل البنّاء التي تعين على تجاوز الأحكام المسبقة والانطباعات السلبيّة والقوالب النمطية الرائجة.

أما مؤسسات مسلمي أوربا الرشيدة، فهي معنيّة بأن تفعِّل دورها وحضورها، لتبرُزَ بأدوارٍ أكثر فاعلية، تستجيب للتحدِّيات المطروحة، وتجيب عن التساؤلات القائمة، وتبادر إلى ملء مساحات متروكة وتعبئة فراغ، من الواضح أنه كبير.

كما أنّ هناك حاجة إلى تفعيل لقاءات الحوار الديني أو الحضاري التي تتمّ في أوربا، لتتجاوز ما يغلب على بعضها من أشكال تقليدية وبروتوكولية، إلى استثمارها بشكل فعليّ ضمن برامج مُحدّدة المعالم تسبر أغوار القضايا والشواغل المطروحة، وتتداعى إلى الاستجابة للتحدِّيات المشتركة، بما في ذلك مقاومة حمى التطرّف السياسي المناهض للحرية الدينية.

إنّ اعتراض موجة التعبئة المناهضة للوفاق المجتمعي والحرِّيّات والحقوق، لا يتأتى بالاكتفاء بالبيانات والتصريحات والخطوات التقليديّة. فلا غنى عن جهود مكثّفة في حقول الثقافة والفكر والفنون والآداب، والتفاعل الأفضل مع

وسائل الإعلام وإيقاعها، ومع حركة النشر والتأليف الأوربية، والحذر من إضاعة فرص ثمينة من التواصل مع الجمهور للتعريف بالإسلام وبواقع المسلمين وبتوجّهات المؤسسات الإسلامية في أوربا.

وما لا ينبغي تفويته؛ هو أهمية استثمار تطوّرات الأزمة في تحفيز مسلمي سويسرا، بل مسلمي أوربا عامّة، في الاتجاهات الإيجابية، وإطلاق طاقاتهم نحو تطوير إمكاناتهم في جميع المجالات الحميدة، واعتبار ما جرى من تدهور مدعاةً إلى التفاف المسلمين، على تنوّع مشاربهم، حول برامج عمل بنّاءة وواقعية تستجيب للتحدِّيات المتزايدة استجابةً إيجابيّة.

كما ينبغي الحرص على تحرير نفسية الأجيال المسلمة الجديدة من الأزمات والضغوط المعنوية، ومعالجة تَبَلْوُر عقدة المظلومية أو مظاهر الانكفاء أو نوازع التطرُّف. ولا شكّ أنّ هناك خيارات عدّة تبدو مهمّة على المدى البعيد، ومن بينها تعزيز فرص التعليم والعمل لأجيال المسلمين، وتحسين قابلياتهم لتحقيق الذات إيجابياً في مجتمعهم.

ضرورات التصرّف

من القسط الإقرار بأنّ الضحية الأساسية في حملات ترفع لافتة "حظر المآذن" والاستفتاء على مسألة كهذه ونتيجة الاستفتاء؛ هي القيم والمبادئ والمجتمع عموماً، وليس فئة بعينها من المجتمع السويسري أو المجتمعات الأوربية. فما أتى عليه هذا النهجُ هو قيم الحرِّيّة الدينية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، علاوة على إضراره بروح الديمقراطية. إنّ المعنيّ بمعالجة ما جرى من تراجعات هو المجتمع كلّه؛ بقواه السياسية والمدنيّة، ومكوِّناته الدينية والثقافية، وليس المسلمين حصراً.

وما يستوجب التحذير؛ أنّ أصوات التعصّب والكراهية، ماضية في التستر خلف شعارات من قبيل معاداة المساجد و"مناهضة المآذن"، وهي في مسلكها

هذا تروِّج لشعارات تحريضية وإعلانات مثيرة للأحقاد، وتحاول ضرب القيم الإنسانية والمبادئ الحقوقية التي تمّ ترسيخها عبر تاريخ طويل. وقد بات من الواضح أنّ إثارة الجدل بشأن بناء دور العبادة، أو تشييد المآذن، يحمل في طيّاته برامج (أجندات) متطرِّفة، تلجأ إلى العنصرية الانتقائية ضد المسلمين، وتراهن على إثارة مخاوف الجمهور، وحشد الحجج الواهية التي تتعمّد الإثارة والتضخيم وقلب الحقائق، بغرض إشاعة أجواء الشقاق والتعصّب داخل صفوف المجتمع الواحد.

إنّ ما جرى كفيل بأن يؤكد للجميع ضرورة التصرّف إزاء حمّى شقّ صفوف المجتمع الواحد وممارسة المَيْز. فلا غنى عن الاستدراك والمراجعة، ومعالجة ما جرى، بما تقتضيه المبادئ والقِيَم والالتزامات. إنها مسؤولية ملقاة على عاتق جميع الأطراف المجتمعيّة، تقتضي معالجة الخلل وقطع الطريق على حمّى التطرّف السياسي والعنصرية الانتقائية، بما في ذلك تشجيع أجواء الحوار والتفاهم، والعناية بمضامين مناهج التعليم وتعزيز المسؤولية الإعلامية.

هكذا؛ تتمثّل إحدى مهام المرحلة في السعي إلى تشكيل جبهات عمل مجتمعيّة في الكانتونات السويسرية، لمقاومة الاتجاه الذي يدفع باتجاه عزل المسلمين وإقصائهم عن الفضاء العام في البلاد، وممارسة المَيْز الانتقائي بحقِّهم. فمن الأهمية بمكان تحاشي تحرّك المسلمين بمعزل عن النسيج المجتمعي، بل ينبغي تعزيز القواسم المشتركة والبناء عليها. كما ينبغي اتخاذ خطوات شبيهة في البلدان الأوربية، وخاصّة منها التي تشهد موجة تصاعد لتيار العداء للإسلام وعزل المسلمين.

كما ينبغي مراقبة التداعيات الجارية في بعض البلدان الأوربية للاستفتاء السويسري، والسعي المبكر لاحتوائها، وقطع الطريق عليها، وبالأخصّ عبر شراكات مجتمعية عريضة.

أمّا المؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان والحريات الدينية والمبادئ

والمواثيق، داخل سويسرا وخارجها، فمُطالَبة أكثر من أيٍّ وقت مضى بتفعيل جهودها في مواجهة حمّى العنصرية الانتقائية ضد المسلمين، والتصدِّي لتفشِّي المناخات المتطرّفة. كما ينبغي تشجيع إطلاق حملات إعلامية تعبِّر عن قوى مدنيّة ومجتمعيّة وحقوقيّة، تناهض ما جرى من تراجع عن الحرية الدينية ومبدأ المساواة والتزامات حقوق الإنسان. وينبغي الدفع بهذا الاتجاه عبر حملات تَواصُل مع قوى المجتمع المدني وفاعلي المجتمع والسياسة والأديان.

أما المُنتَظر من الكنائس والطوائف والمؤسسات والقوى الدينية؛ فهو إعلاء صوتها بوضوح وصرامة، ضد حمّى التضييق على الحرية الدينية، وإبداء مواقف تضامنية مع المسلمين، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ التيارات المتطرِّفة في سويسرا سعت إلى اجتذاب مؤيدين لبرامج (أجندة) مناهضة المسلمين من صفوف بعض المجتمعات الرّعوية الكنسية.

كما أنّ على قادة الرأي، من مثقفين وفنانين وكتّاب ومعلِّقين ورجال دين ومشاهير ونجوم الرياضة وغيرهم، إدراك مسؤولياتهم وتوظيف مكانتهم وتأثيرهم في الخانة الإيجابية، بما يقوِّض حملات الإساءة والتشويه، ويشجِّع على معالجة حمّى التحريض والتشويه والعنصرية الانتقائية، وتداركها.

وسيجد الجميع ما يمكن البناء عليه في مواقف إيجابية صدرت عن هيئات ومؤسسات وأحزاب ومسؤولين وشخصيات عامة، داخل سويسرا، وفي عدد من الدول الأوربية، إزاء قضية ما يسمى بحظر المآذن في سويسرا. والواقع أنّ المواقف المعارضة لذلك الحظر لم تكن نادرة ضمن القوى السياسية والمجتمعية والمدنية والدينية في سويسرا. فهذه المواقف جاءت وفيرة، وعبّرت عن ذاتها في مواقف وبيانات وتصريحات، وكذلك في إعلانات مدفوعة الأجر، بما في ذلك لوحات إعلانية جدارية. فمقابل إعلانات التحريض نشرت أحزابٌ وقوى سياسية ومجتمعية سويسرية إعلاناتٍ تنبِّه إلى أهمية المساواة، وضرورة عدم التبرّم بالمآذن، والدعوة إلى التصويت بـ"لا" على حظرها.

لكن، مع وفرة المواقف التي عارضت حظر المآذن أو لم تؤيِّد ذلك على الأقل، لوحظ غياب جبهة مجتمعية وسياسية فاعلة تنظِّم هذه المواقف، وكذلك الافتقار إلى حملات مضادّة تكون مكافئة للجهود التحريضية. وهنا ينبغي التفريق بين معارضة الحظر أو عدم الموافقة عليه من جانب، والقيام من جانب آخر بحملات مركّزة مضادّة تحشد الجمهور ضد هذا الحظر، وهو ما لم يتمّ في الواقع العملي. أي إنّ المطلوب هو بلورة مواقف أعمق وأكثر اتساعاً، وتطوير جبهات عمل فاعلة، مع الحيلولة دون تمدّد موجة التضييق على الحرية الدينية إلى بلدان أوربية أخرى. وثمة حاجة إلى التقدّم بمبادرات، واستحداث برامج ومشروعات، تدعم الوفاق المجتمعي داخل سويسرا وفي أوربا، وتعزِّز فرص المسلمين في الأداء الإيجابي والتواصل مع مجتمعاتهم.

نوافذ الأمل لن تُغلَق

على رغم النتائج التي خرج بها الاستفتاء؛ فإنّ ذلك لا يمكن أن يعبِّر عن توجّه مبدئي مستقرّ، ولا سيما أنّ الجمهور صوّت لمصلحة مخاوف غير واقعية، وموّرست بحقِّه عملية شحن وتضليل من مثيري الهلع، بعيداً عن النقاش الموضوعي والمعلومات الشفّافة والموثوقة بشأن القضية المطروحة للتصويت.

وتجدر المراهنة على إعلاء صَوْت العقل والضمير والحكمة والمسؤولية الذي يصبّ في خدمة المجتمع بكلّ مكوِّناته. وبكلمة؛ فإنّ التيارات المتطرِّفة لا يمكن أن تعبِّر عن سويسرا وضميرها وما لها من رصيد، وهي عِظَة يمكن استحضارها في بيئات أوربية أخرى.

فمع كل ما جرى، لا يمكن إغلاق نوافذ الأمل؛ ذلك أنّ فرص الاستدراك والمراجعة تظلّ قائمة، والتاريخ لم يَنْتَهِ بعدُ.

إنّ هناك بلا شكّ مجالات من المعالجة تتطلّب النظر والدراسة، سواء قانونياً أو سياسياً أو ثقافياً، خاصة إذا ما أيقن الجميع بأنّ نداءات التعقّل وأصوات

الضمير ستبقى مسموعة. والأهمّ أن يستفيد الجميع ممّا جرى، ويستلهموا منه العبر، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى تدعيم التفاهم والحوار وتعزيز أجواء الوفاق.

لقد صوّت الشعب الأيرلندي يوماً ما ضدّ اتفاقية لشبونة الأوربية، لكنه عاد وصوّت لها. أمّا سويسرا؛ فإنّ ما ستعيه يوماً ما، أنّ لديها التزاماتها في مجال الحريات الدينية وحقوق الإنسان ورفض التفرقة، وأنه لا يمكنها من الناحية العملية انتهاك ذلك كلّه، وأنّ المجتمع كلّه سيكون الخاسر من وراء الانزلاق خلف أصوات التحريض.